S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/32
17 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان الرئاسة الصادر باسم الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن أنغولا (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) انطونيو مونتيرو
الممثل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة

170100 170100 00-24457

المرفق

[الأصل: بالانكليزية و بالفرنسية]

بيان الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي بشأن أنغولا
بروكسل، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يتابع الحالة في أنغولا بشكل وثيق - ويدرك الاتحاد الأوروبي التطورات الهامة الجارية على الجبهة العسكرية ولا يزال على اقتناع بضرورة إيجاد حل سياسي لإرساء سلام دائم في البلد بما يتيح تحقيق الاستقرار والتقدم للشعب الأنغولي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أن عدم امتثال يونيتا، تحت قيادة الدكتور جوناس سافيمبي، للأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا، تتحمل المسؤولية الأولية عن الحرب في أنغولا. كما أن الدكتور سافيمبي، بتصرفه الذي يشكل تحديا مستمرا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قد اختار متعمدا طريق الصراع بدلا من الوفاء بالتزاماته، مما يعد عملا يثير شكوكا مشروعة في ما إذا كان يعتزم حقا العمل من أجل المصالحة الوطنية في أنغولا.

ويحث الاتحاد الأوروبي أنغولا على الوقف الفوري لأنشطتها العسكرية ويؤكد مجددا عزمه على مواصلة دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تشديد الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على يونيتا.

ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع المنضمين إلى يونيتا ممن هم على استعداد للتقيد بالقواعد الواردة في بروتوكول لوساكا إبداء رغبتهم التي لا لبس فيها في الدخول في حوار ذي مغزى مع الحكومة، ويدعو السلطات الأنغولية إلى الاستجابة لذلك الالتزام.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة الأنغولية على تهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة لإشاعة الديمقراطية وسيادة القانون في أنغولا وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أنه تقع على عاتق الحكومة مسؤولية خاصة عن تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا، وإعمال المبادئ الديمقراطية، والحكم السليم، وتعزيز إقامة مجتمع مدني حر.

ويدعو الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الحكومة، بوصفها أحد الموقعين على اتفاقية أوتاوا، وبوجه خاص، يونيتا، إلى الوقف الفوري لأنشطة زراعة الألغام في البلد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء القتال الذي جرى مؤخرا بين القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا عبر الحدود الدولية ويشدد على ضرورة إرساء الاستقرار وإقامة حوار وتعاون فيما بين الدول لتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وسيكون الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة حكومة أنغولا على مواجهة التحديات التي تقف في سبيل إعادة بناء البلد وتعميره ضمن إطار بيئة ديمقراطية. وسيستمر إيلاء اهتمام خاص للمساعدة الإنسانية من أجل تحقيق حدة معاناة الشعب الأنغولي المتضرر من الصراع.

ويشارك في هذا الإعلان كل من بلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، والبلدان المرتبطة أيضا، قبرص ومالطة وتركيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

– – – – –